

دائمة ، أو وقتية ، أو متشعبة .

القسم الثاني : أن تكون الصغرى ممكنة ، والكبرى محتملة للضرورة والأضرورة ؛ وذلك في أربع قضايا :

- 1 - الممكنة العامة ،
- 2 - المطلقة العامة ،
- 3 - العرفية العامة ،
- 4 - المشروطة العامة .

والنتيجة في الكلّ ممكنة عامة ؛ لأنّ المحتملة للضرورة إن صدقت في نفسها ضرورية كانت النتيجة ضرورية ، وإلا كانت ممكنة خاصة ، والمشارك هو الإمكان العام .

مباحث إضافية أخرى من مخططات الشكل الأول

واعلم أنّه قد بقي من مخططات¹ الشكل الأول مباحث كثيرة ، نحن نذكر ما تيسر منها ، فنقول :

اختلاط الكبرى العرفية والمشروطة

إنّ الكبرى العرفية الخاصة ، والمشروطة الخاصة إما أن تكون صغرياتها :

- 1 - لا دائمة ،
- 2 - أو دائمة ،
- 3 - أو محتملة لهما .

فالقسم الأول : ينعقد القياس منه ، وهو ظاهر .

والقسم الثاني : لا ينعقد منه قياس صادق المقدمات ؛ لأنّ الكبرى عرفية

1 الأصل : مختلفان .